الفصل الرابع
أهم أسباب الخلاف بين الصحابة في التفسير!!

في كتب التفسير ـ خاصة كتب التفسير بالمأثور ـ آراء كثيرة للصحابة ، وذلك في مجالات تفسير آيات القرآن.

لكن الملاحظ أن هناك اختلافاً في آرائهم ، لكن هل هو خلاف تضادّ ، أم هو خلاف تنوّع؟!

الإمام ابن تيمية رحمه الله تحدّث عن ذلك ، وذكر طائفة من الأسباب التي تؤدّي إلىٰ ذلك ، فقال: (ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلىٰ من بعدهم).

ثم أكّد علىٰ فكرة أن الخلاف ليس إلا خلاف تنوّع ، لا خلاف تضاد ، وذلك بقوله: (إن الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير ، وغالب ما يصحّ عنهم من الخلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد).

ثم وضع عدة أسباب أدّت إلىٰ الخلاف بين الصحابة في التفسير ، وأهمها:

أـ أن يعبرّ كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير صاحبه تدلّ علىٰ معنىٰ في المسمّىٰ غير المعنىٰ الآخر مع اتحاد المسمّىٰ ، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة: (ومعلوم أن هذا ليس اختلاف

تضاد كما يظنه بعض الناس ، مثال ذلك تفسيرهم للصراط المستقيم ، فقال بعضهم: هو القرآن ، أي اتباعه ، لقول النبي ﷺ ـ كما في سنن الترمذي ـ: «هو حبل الله المتين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم».

وقال بعضهم هو الإسلام ، لقوله صلوات الله عليه: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلىٰ جنبتي الصراط سوران ، وفي السورين أبواب مفتحة». . . «رواه الترمذي».

فهذان القولان متفقان ، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ولكن كل منهما نبّه علىٰ وصف غير الوصف الآخر ، كما أن لفظ (الصراط) يشعر بوصف ثالث ، وكذلك قول من قال: هو السنّة والجماعة ، وقول من قال: هو طريق العبودية ، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ، لكن وصفها كلٌّ بصفة من صفاتها).

ب ـ أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه علىٰ سبيل التمثيل ، وتنبيه المستمع علىٰ النوع لا علىٰ سبيل الحدّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه ، مثال ذلك ما نُقل في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[1].

فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيّع للواجبات والمنتهك للحرمات ، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات ، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات ، فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ، والسابقون أولئك المقربون.

جـ ـ أن يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللغة ، كلفظ (قسورة) الذي يراد به الرمي ، ويراد به الأسد. . . ، وإما

---

(١) فاطر: ٣٢.

لكونه متواطئاً في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد الشيئين كالضمائر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[1].

د ـ أن يعبّروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة ، فإن الترادف في اللغة قليل ، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم ، وقلّ أن يعبّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه ، بل يكون فيه تقريب لمعناه ، وهذا من أسباب إعجاز القرآن ، مثاله: قال أحدهم: ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾[2] أي: تحبس ، وقال الآخر: ترتهن ، ونحو ذلك ، فهذا اختلاف تنوع ، لا اختلاف تضاد ، إذ قد يكون المحبوس مرتهناً ، وقد لا يكون[3].

* * *

(١) النجم: ٨ ـ ٩.
(٢) الأنعام: ٧٠.
(٣) للتوسع يراجع: مقدمة في أصول التفسير: ١٠ ـ ١٣.